

المؤشرات الكلية للتوازن الاقتصادي في الجزائر في ظل الإصلاحات

دراسة قياسية للفترة (1990-2013)

بوري محي الدين
جامعة سيدي بلعباس، الجزائر
bourieph@gmail.com

جدي العربي
جامع تلمسان، الجزائر
djedilarbi@yahoo.fr

Les indicateurs globaux de l'équilibre économique en Algérie dans le cadre des réformes -Étude standard du période (2013-1990)-

Djedi larbi
Université de Tlemcen / Algérie

bouri mahieddine
Université de Sidi Bel Abbes / Algérie

Received: 2017

Accepted: 2017

Published: 2017

ملخص:

تطرق هذه الدراسة إلى البحث في العلاقة التوازنية بين إصلاحات السياسة المالية المدرجة ضمن الإصلاحات الاقتصادية والهيكليّة وبين المؤشرات الكلية للتوازن الاقتصادي المتمثلة في البطالة، التضخم، الصادرات خارج المحروقات والنمو الاقتصادي، خلال الفترة (1990 إلى 2013) ولتوضيح ذلك قمنا بدراسة وتحليل هذه المؤشرات ضمن التحولات الاقتصادية، كما تم استخدام منهجية جرانجر للسببية ومنهجية التكامل المشترك للبحث عن وجود علاقة تكامل مشترك بين هذه المؤشرات وذلك بعد القيام بإختبارات التشخيصية للسلاسل الزمنية التي تخص هذه المؤشرات المتمثلة في إختبار إستقرارية السلاسل الزمنية، حيث تم التوصل إلى وجود ثلاث علاقات تكامل مشترك بين مختلف المؤشرات الكلية للتوازن الاقتصادي خلال فترة الدراسة.

الكلمات المفتاحية: السياسة المالية، الإيرادات العامة، النفقات العامة، التضخم، البطالة، النمو اقتصادي، الصادرات خارج المحروقات.

رموز JEL: H79, C04

Résumé:

Cette étude portait sur la recherche dans la relation d'équilibre entre la politique budgétaire comprenait des réformes dans les réformes économiques et structurelles et les indicateurs globaux de l'équilibre de l'économie du chômage, l'inflation, les exportations, la croissance économique hors hydrocarbures, au cours de la période (1990 à 2013) et de préciser que nous étudions et analyser ces indicateurs dans les transitions La méthodologie de Granger et la méthodologie de l'intégration conjointe ont été utilisées pour étudier l'existence d'une relation d'intégration commune entre ces indicateurs après avoir effectué les tests de diagnostic pour la série chronologique de ces indicateurs, à savoir. On a atteint à la présence de trois relations d'intégration entre les différents indicateurs globaux de l'équilibre économique au cours de la période d'étude.

Mots-clés : politique budgétaire, recettes publiques, dépenses publiques, inflation, chômage, croissance économique, exportations hors hydrocarbures.

(JEL) Classification: H79, C04

شهدت حقبة الثمانينات و التسعينات تطورات اقتصادية إيجابية من شأنها دفع عجلة التنمية الاقتصادية و النمو بالجزائر، و تتمثل هذه التطورات في مسارين إثنين و هما الإصلاح الاقتصادي والهيكلي الذي تقوم الدولة جاهدة لجني ثماره و إنتشال القطاع الإنتاجي من عجزه في مواكبة التطورات العالمية و الإنفتاح الاقتصادي، و في تحسين مناخ الإستثمار في ظل الإصلاح الاقتصادي بإصدار تشريعات مناسبة لتشجيع الإستثمار و ترسيخ الإستقرار المالي و سعر الصرف و بقية الإجراءات التي تساعد على تخفيف القيود و زيادة الإطمئنان أمام الإستثمارات الأجنبية، و الثاني في التحرير السياسة الاقتصادية الخارجية سواء بالنسبة للتجارة أو الصرف أو الأسعار فقد سارعت الجزائر إلى تبني برامج الإصلاح الاقتصادي بإشراف المؤسسات المالية الدولية.

ومن المهم الإشارة إلى أن هذه الإصلاحات كانت لها نتائج سلبية على الصعيد الإجتماعي خصوصا في العقد الأول من الإصلاحات، ولقد عمل واقع السياسي والأمني الذي شهدته الجزائر خلال فترة الإصلاحات عاملا ساهم في عرقلة مسيرة الإصلاحات، والإشكالية المطروحة هي ما مدى وجود علاقة توازنية بين إصلاحات السياسة المالية والمؤشرات الاقتصادية الكلية؟ وفي هذا البحث سنعرض على أهم المؤشرات الاقتصادية وواقعها في ظل هذه الإصلاحات وما آلت إليه، ومدى إستجابتها للتحويلات الاقتصادية الإصلاحية وأهمها إصلاحات السياسة المالية، وذلك بالإستعانة بدراسة قياسية لمعطيات البحث. وقد قسمنا هذا البحث إلى محورين أساسيين:

- المحور الأول: المؤشرات الكلية للتوازن الاقتصادي في الجزائر في ظل الإصلاحات.
- المحور الثاني: الدراسة القياسية لمعطيات البحث بإستخدام التكامل المشترك.

المحور الأول: المؤشرات الكلية للتوازن الاقتصادي في الجزائر في ظل الإصلاحات

1-1-1- النمو الاقتصادي

تناولت الدراسات النظرية بإستفاضة أهداف السياسة الاقتصادية ومن بين أهم أهدافها هو النمو الاقتصادي، فالنمو الاقتصادي تسعى إليه جميع الدول على إختلاف مشاربها الاقتصادية، والجزائر بحكم مراحلها الاقتصادية التي مرت بها سعت جاهدة لتحقيق هذا الهدف، وشاهدنا تبنيتها للإقتصاد الموجه بعد الإستقلال رغبة منها لتحقيق هذا الهدف و التحول الجذري في سياستها الاقتصادية بالاتجاه إلى إقتصاد السوق بعد الخلل الهيكلي في إقتصادها. وإختارت الجزائر هذا التحول بعد أزمته الاقتصادية نظرا للتجارب الإيجابية للدول الرأسمالية في تحقيق نسب عالية من النمو الاقتصادي في بلدانها.

1-1-1- تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر 1990/2013:

تغير معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر حسب الأوضاع الاقتصادية السائدة والمتعلقة أساسا بأسعار المحروقات، فالجزائر تعتمد على إقتصاد ريعي والمعتمد على المحروقات، و حتى الإصلاحات التي سعلت لها الجزائر و أنجزتها لم تخرجها من التبعية للمحروقات، الجدول التالي يوضح تطورات معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر:

المؤشرات الكلية لتوازن الاقتصاد في الجزائر في ظل الإصلاحات
دراسة قياسية للفترة (1990-2013)

الجدول رقم (01) : تطورات معدلات النمو الاقتصادي

السنوات	نسبة النمو	السنوات	نسبة النمو
1990	0.8%	2002	5.6%
1991	-1.2%	2003	7.2%
1992	1.8%	2004	4.3%
1993	-2.1%	2005	5.9%
1994	-0.9%	2006	1.7%
1995	3.8%	2007	3.4%
1996	4.1%	2008	2%
1997	1.1%	2009	1.6%
1998	5.1%	2010	3.6%
1999	3.2%	2011	2.8%
2000	2.2%	2012	3.3%
2001	4.61%	2013	2.8%

المصدر: البنك العالمي 2013.

من خلال ملاحظة الجدول السابق نلاحظ أن النمو الاقتصادي في الجزائر يشهد تقلبات من فترة لأخرى وكذا من سنة لأخرى وذلك راجع إلى الأوضاع العالمية التي يشهدها العالم اليوم من تغيرات أسعار البترول. ورغم كون النمو الاقتصادي موجب إلا أنه لم يتحقق إلا بفضل العوامل الخارجية، بينما تظل إنتاجية عوامل الإنتاج سالبة في الجزائر منذ 20 سنة، إذ حسب دراسة لصندوق النقد الدولي في تقريره لشهر مارس 2003، أن المشكل لا يكمن في نقص الاستثمار المادي والرأس المال البشري و اللذان تطورا أكثر من تطور الإنتاج، و يبقى تفسير واحد هو النمو السالب للإنتاجية الإجمالية لعوامل الإنتاج بسبب الاستعمال غير الفعال لعوامل الإنتاج¹. وبالتالي النمو الاقتصادي في الجزائر يتأثر بمعطيات خارجية متعلقة أساسا بأسعار المحروقات، وقد أكد الصندوق النقد الدولي أن الجزائر تحتاج إلى تحقيق نمو في غير قطاع المحروقات بمعدل لا يقل عن 0.5% سنويا.

1-2- التوازن ميزان المدفوعات

إن التحولات الاقتصادية التي شهدتها الجزائر و ذلك في ظل الإصلاحات الاقتصادية، كان لها الأثر الكبير في تحول إهتمام الجزائر من الإعتماد على المحروقات كمورد أساسي و ممول للإقتصاد الوطني حيث تشكل نسبة كبيرة من الصادرات إلى خلق قطاع توازي أهميته أهمية المحروقات، فعمدت الجزائر بتسخير سياستها المالية إلى دعم القطاعات الإنتاجية سواء أكانت خاصة أو ترجع ملكيتها للقطاع العام، و ذلك

بهدف رفع الكفاءة التصديرية لهذه المؤسسات الإنتاجية، فأحاطتها بمنظومة قانونية و تسهيلات جمركية كبيرة بالإضافة إلى مرافقة هذه المؤسسات في الميدان، و خلق فضاءات لتصدير هذه المنتجات في الأسواق الدولية. وتراهن الجزائر على الصادرات خارج المحروقات و ذلك بهدف خلق توازن في نوعية الصادرات الجالبة للعملة الصعبة، و تفاديا لتقلبات أسعار المحروقات في السوق الدولية و تحقيق الإستقرار في ميزان المدفوعات

1-2-1- ميزان المدفوعات

هناك عدة تعاريف لميزان المدفوعات يمكن ذكر منها ما يلي:

تعريف صندوق النقد الدولي لميزان المدفوعات على أنه سجل يعتمد على القيد المزدوج يتناول إحصائيات فترة زمنية معينة للتغيرات في مكونات أو قيمة أصول اقتصاديات دولة ما بسبب تعاملها مع بقية الدول الأخرى، أو بسبب هجرة الأفراد، وكذا التغيرات في قيمة أو مكونات ما تحتفظ به من ذهب نقدي وحقوق سحب خاصة من الصندوق وحقوقها والتزاماتها تجاه بقية دول²، و يعرف ميزان المدفوعات على أنه ورقة إحصائية يسجل فيه كل المعاملات التجارية والمالية والنقدية بين المقيمين وغير المقيمين خلال فترة زمنية محددة³، و ميزان المدفوعات تسجل فيه كافة المعاملات الاقتصادية مع العالم الخارجي سواء معاملات منظورة (سلع) أو معاملات غير منظورة (خدمات) أو تحويلات وحركة العمالة أو حركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج⁴.

ولميزان المدفوعات أهمية في تقييم الحالة الاقتصادية في دولة ما حيث أنه:

- تقديم معلومات هامة عن الدرجة التي يرتبط بها الإقتصاد الوطني محل الدراسة واقتصاديات العالم الخارجي ، فإذا توافرت البيانات الخاصة بسلسلة زمنية لإعطائنا مزيد من التفاصيل عن التطور الزمني والتحويلات الهيكلية للمعاملات الاقتصادية التي مر بها الإقتصاد الوطني محل الدراسة⁵.
- يقدم المساعدة للدول لتحسين وضعها الاقتصادي.
- يساهم في تقييم التأثيرات الاقتصادية العالمية على اقتصاد الدول.
- يساعد على توقع الأسعار الخاصة بالصرف، يوفر بيانات إحصائية عن العمليات المالية الخاصة باقتصاد كل دولة.

1-2-2- مؤشر الميزان التجاري:

يعتبر الميزان التجاري أحد أهم المؤشرات الاقتصادية التي يمكن من خلالها الحكم على مدى تحكم الدولة في توازنها الخارجية، ويعرف على أنه بيان إحصائي يسجل إجمالي القيمة النقدية لتدفقات السلع التي تتم خلال فترة معينة بين المقيمين في بلد ما وبقية العالم، ويتم التمييز بين الصادرات من جهة والواردات من جهة أخرى.

و بما أن الإقتصاد الجزائري إقتصاد ريعي يعتمد أساسا على عائدات المحروقات و التي تشكل أو تفوق 97% من إجمالي الصادرات، و على اعتبار أن التغير في صادرات النفطية مرتبط ارتباطا كليا بمتغيرات خارجية، و تحكمها إتفاقيات و إلتزامات دولية كإلتزام بنظام الحصص في منظمة الدولية لمصدري البترول، فإننا سوف نعتد في دراستنا للميزان التجاري على الصادرات خارج المحروقات و التي عملت الجزائر جهودا

المؤشرات الكلية لتوازن الاقتصاد في الجزائر في ظل الإصلاحات دراسة قياسية للفترة (1990-2013)

كبيرة لترقيتها علما منها بضرورة خلق مصدر بديل لعائدات المحروقات، و التي تشهد تذبذبا كبيرا في الأسواق الدولية، و من ذلك تم تأسيس الصندوق الخاص بترقية الصادرات (FSPE) بموجب قانون المالية لسنة 1996، حيث تخصص موارده لتقديم الدعم المالي للمصدرين في نشاطات ترقية وتسويق منتوجاتهم في الأسواق الخارجية.

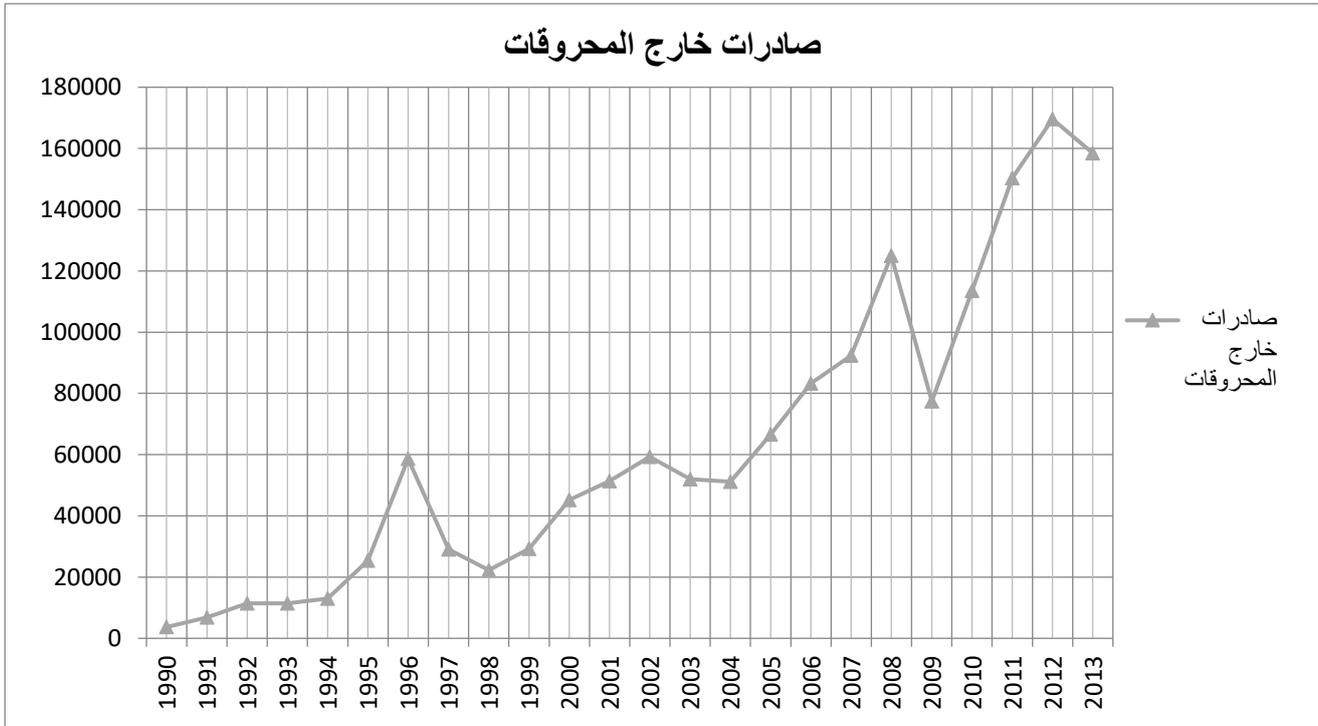
كما تمنح إعانات الدولة عن طريق الصندوق الخاص لترقية الصادرات لفائدة أي شركة مقيمة تقوم بإنتاج ثروات أو تقدم خدمات و لكل تاجر مسجل بصفة منتظمة في السجل التجاري و ينشط في مجال التصدير، يتم تحديد مبلغ إعانة الدولة المتاحة بإشراف وزارة التجارة و حسب نسب تحدد مسبقا وفقا للموارد المتوفرة.

وهناك خمس مجالات إعانة مقررة:

- أعباء لها صلة بدراسة الأسواق الخارجية.
- التكفل الجزئي بمصاريف المشاركة في المعارض بالخارج.
- جزء من تكاليف دراسة الأسواق الخارجية.
- تكاليف النقل الدولي لرفع وشحن البضائع بالموانئ الجزائرية و الموجهة للتصدير.
- تمويل التكاليف المتعلقة بتكثيف المواد حسب مقتضيات الأسواق الخارجية.

والشكل الموالي يبين تطور الصادرات خارج المحروقات في الجزائر

الشكل رقم (01) تطور الصادرات خارج المحروقات في الجزائر 1990-2013.



المصدر: من اعداد الباحثين.

المؤشرات الكلية للتوازن الاقتصادي في الجزائر في ظل الإصلاحات دراسة قياسية للفترة (1990-2013)

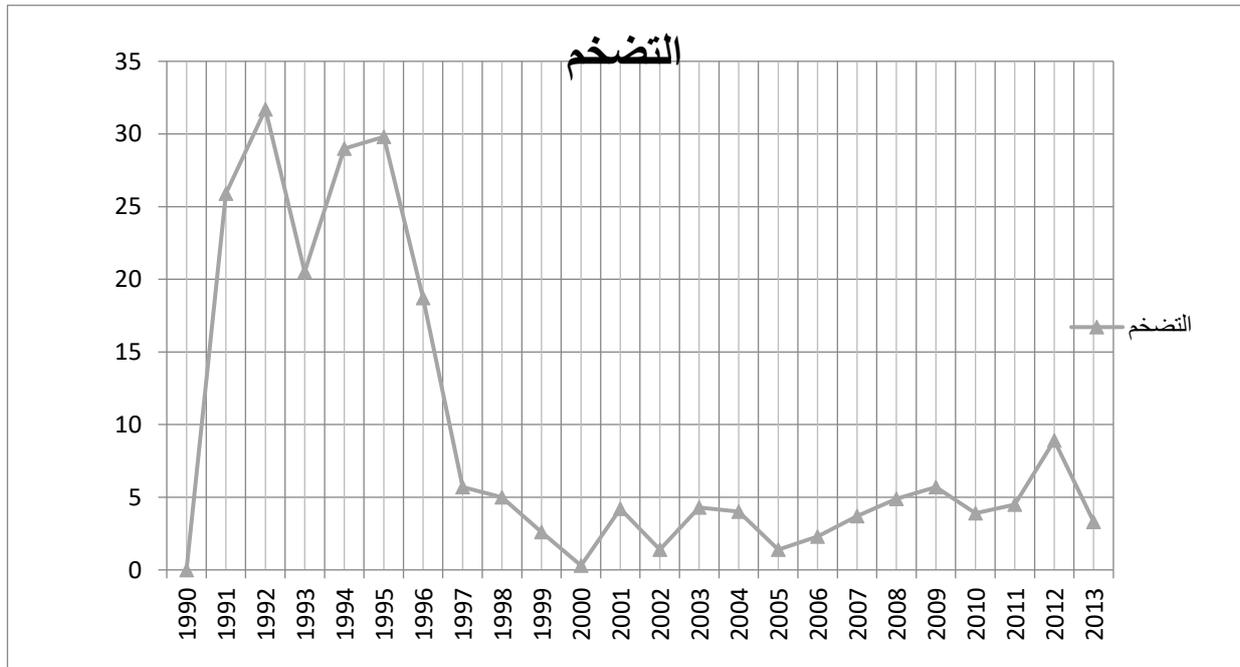
شكلت تطور الصادرات خارج المحروقات تذبذبا و حالة من غير الإستقرار كما هو موضح في الشكل السابق، و لكن الملاحظ أنه إبتداءا من توقيع إتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي شهد منحي الصادرات خارج المحروقات ميلا نحو الإرتفاع و قد وبلغت نسبة صادرات الجزائر خارج المحروقات باتجاه الإتحاد الأوروبي 66.89% من مجموع صادراتها خارج المحروقات خلال 2007، وتمثل المنتوجات الصناعية المصدرة و المعفية كليا من الحقوق الجمركية نسبة 70,93% من مجموع صادراتنا باتجاه الإتحاد الأوروبي مسجلة بذلك ارتفاعا ب64,23% خلال 2007 مقارنة ب2006 وأهم المواد المصدرة في 2007 هي مشتقات المحروقات والمواد المنجمية والنفايات الحديدية وغير الحديدية.

إلا أنه رغم إرتفاع المسجل في الصادرات خارج المحروقات إلا أنها لا تشكل إلا جزء يسير جدا من إجمالي الصادرات الكلية و لا تغطي إحتياجات الإقتصاد الوطني في حالة تعرض أسواق الدولية للمحروقات لضربة شديدة قد تؤدي فيما بعد إلى آثار سلبية.

1-3- التضخم

تعتمد عملية قياس ظاهرة التضخم في الإقتصاد الجزائري على قياس التغيرات التي تحدث في مستويات الأسعار، أي استخدام الأرقام القياسية للأسعار التي تعرف بمؤشر سعر المستهلك (CPI)، المؤشر الرئيسي للتضخم، أو معدل التغير في الأسعار في بلد معين. تبين تقارير مؤشر سعر المستهلك (CPI) التغير في المؤشر الذي يقيس مجموع سعر سلة محددة من المنتجات والخدمات التي يشتريها الجمهور عادة. ويسمى مؤشر سعر المستهلك أيضاً مؤشر تكاليف المعيشة، وتقوم على استخدام سنة معينة للمقارنة تسمى بسنة الأساس، حيث يتم مقارنة التطورات في النقود والأسعار بسنة الأساس، كما أن الأرقام القياسية هي أرقام زمنية نظرا لكونها تعكس التغيرات في مستويات الأسعار خلال فترة زمنية معينة. والشكل الموالي يبين تمثيل بياني لمعدل التضخم

الشكل رقم (02) تمثيل بياني لمعدل التضخم بالجزائر 1990-2013.



المصدر: من اعداد الباحثين.

من الشكل السابق نلاحظ المعدلات الكبيرة للتضخم في الجزائر في فترة التسعينيات والتي تميزت بالإصلاحات الاقتصادية، فمعدل التضخم قد بلغ مستويات عليا أفصاه كان خلال سنة 1992، حيث بلغ أكثر من 31 %، و يعود السبب الرئيسي في ذلك إلى تحرير الأسعار من جهة، و إلى تطبيق الجزائر لكل ما جاء في اتفاقية صندوق النقد الدولي مع الجزائر من جهة أخرى. و من خلال ملاحظة معدل التضخم خلال الفترة 1996-2013 يتبين لنا وصول معدل التضخم إلى 0.3 % سنة 2000 وهو معدل قياسي كأدنى حد تعرفه الجزائر منذ سنة 1990، وتفسر أسباب هذا الانخفاض إلى عدة إجراءات اتخذتها الجزائر في إطار برنامج الإقتصادي و ذلك بتقليص الموازنة العامة، والصرامة في تسيير الكتلة النقدية، و بداية العشرية الثانية من الإصلاحات شهدت نسب التضخم ارتفاعا و هذا راجع لسببين، الأول و هو الإرتفاع الذي شهدته مواد الغذائية في الأسواق الدولية و الذي أثر سلبا على الرقم القياسي للإستهلاك، والثاني السياسة المالية التوسعية من خلال برامج الإنعاش الإقتصادي لتصل إلى أعلى مستوى لها سنة 2012 إلى 8.9%.

1-4-4 البطالة في الجزائر

لفهم معضلة البطالة كظاهرة إقتصادية واجتماعية يجب علينا فهم البطالة و ما هي تقسيماتها المختلفة و ذلك لتشخيص البطالة التي تعاني منها الجزائر و العمل على إيجاد حلول لها، فتعرف البطالة على سبيل الإجمال الخلل الذي يواجه سوق العمل و ذلك في حالة وجود طلب على العمل أكبر من العرض العمل و تنقسم البطالة إلى:

1-4-4-1 أنواع البطالة

1-4-4-1-1 البطالة الاحتكاكية: وهي مشتقة من إسمها، فهي راجعة أساسا إلى غياب التواصل بين طالبي العمل و العارضين له و ذلك إما لغياب الإحتكاك بين الطرفين أو لعجز آلية التوظيف في السوق في التوفيق بينهما، ففي الجزائر مثلا رغم إنشاء الوكالة الوطنية للتشغيل و التي تمثل صلة وصل بين طالبي العمل و العارضين له إلا أن معظم طالبي العمل يتجاوزون هذه الآلية و بالمقابل نجد العارضين لقوة العمل لا تتوفر عندهم الثقة بآلية فئري العديد من الشباب البطال و العارض للعمل لا يتقرب من هذه الوكالة.

1-4-4-1-2 البطالة الهيكلية: و سببها الأساسي هو هيكل الإقتصاد في حد ذاته فأي تغيير يمس هيكل الإقتصاد قد يتسبب في البطالة، فمثلا في الجزائر أدت إعادة النظر في هيكلية الإقتصاد إلى حدوث البطالة، فالإنتقال من الإقتصاد الموجه إلى إقتصاد السوق، و خصوصية المؤسسات و تحرير التجارة الخارجية أما المنافسة في السوق المحلية ، أدت جميعها إلى حدوث بطالة هيكلية .

1-4-4-1-3 البطالة الدورية: و هي بطالة ناجمة عن التغير في الأوضاع الإقتصادية نتيجة تقلص الطلب الكلي على السلع والخدمات، ومنه الطلب الكلي على العمل، مع عدم مرونة الأجور الحقيقية نحو الانخفاض، وجاءت هذه التسمية لارتباطها بالتقلبات الدورية من ركود وانكماش التي يعرفها النشاط التجاري و الاقتصادي، ومن مظاهرها⁶:

- هبوط مشتريات السلع الاستهلاكية، وزيادة حجم المخزونات غير المرغوب فيها من السلع الاستهلاكية المعمرة، وبالتالي يخفض رجال الأعمال إنتاجهم، فينخفض معه الدخل الوطني ومستوى الإنفاق الاستثماري.

- انخفاض الطلب على العمالة بداية من خفض ساعات العمل ثم عملية التسريح، ومنه ارتفاع معدل البطالة.
 - هبوط حجم الإنتاج يدفع إلى هبوط الطلب على المواد الخام والسلع الوسيطة، وستنخفض نتيجة لذلك أسعار الكثير من السلع.
 - تدهور معدلات الأرباح بسرعة في قطاع الأعمال في بداية الكساد، وتخبط معها أسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية، وسيطر التشاؤم على قرارات المستثمرين، وينخفض الطلب على القرض وتنخفض معه أسعار الفائدة.
- و باعتبار أن هذه البطالة توصف بالبطالة الكينزية لاهتمام كينز بها، فإن السياسات الملائمة لعلاجها هي السياسات المالية والنقدية لزيادة الطلب الكلي (زيادة الإنفاق العام، خفض الضرائب، زيادة معدلات توظيف اليد العاملة....).
- و توجد علاقة بين البطالة الدورية و البطالة الهيكلية، إذ يمكن أن تؤدي بعض التغيرات الهيكلية إلى تخفيض الطلب الكلي.
- لقد عانت الجزائر من مشكلة البطالة مثلها مثل باقي دول العالم، و لكن ما يميز البطالة في الجزائر مرورها بتراكم للأزمات في مختلف الميادين، فلم تكن البطالة نتيجة للإصلاحات الهيكلية التي مضت فيها الجزائر و إن كانت أحد مسببات في إرتفاعها في منتصف التسعينيات بل إمتدت جذور البطالة لسنوات بداية الأزمة الاقتصادية و المتمثلة في إتهيار أسعار البترول سنة 1986، حيث إرتفعت نسبة من 16.9 % سنة 1985 إلى 17.4 % سنة 1986، ثم إلى 19 % سنة 1989،

1-4-2- أسباب البطالة:

و يمكن أن نجمل أسباب البطالة في الجزائر في ما يلي:

- الأزمة الاقتصادية سنة 1986 والنائج المترتبة عنها و أهمها في تلك الفترة عجز المؤسسات الاقتصادية عن تغطية التكاليف العمالة، نتيجة لعجز الدولة و التي إنتهجت كما ذكرنا سابقا سياسة إجتماعية دون مراعات الجانب الاقتصادي لهذه المؤسسات، فبمجرد إتهيار أسعار البترول سنة 1986 أصبحت هذه المؤسسات في طريقها نحو الإفلاس.
- أحد الأسباب المهمة والتي فاقمت الأزمة و هي البطالة التدهور في الوضع السياسي و ما ترتب عنه من تدهور كبير للوضع الأمني و ما أعقبه من تدمير للمؤسسات العمومية و ممتلكات الدولة، و ما نجم عنه من التخلي نسبة كبيرة من العمالة عن قطاع مهم و هو القطاع الزراعي و الذي كان يمتص حجم هائل من اليد العاملة، مما تسبب في النزوح الريف بشكل غير طبيعي و التخلي عن الاف الهكتارات الفلاحية، الذين أصبح أصحابها عاطلين في المدن.
- ساهمت الإصلاحات الاقتصادية في تفاقم أزمة البطالة في بدايات الإصلاح و ذلك نتيجة برامج متعدد أدت إلى حل المؤسسات الاقتصادية و خصوصتها، ففي سنة 1995 بلغت نسبة البطالة حوالي 28.10% .
- العامل الديموغرافي هو أحد الأسباب التي تضغط على البطالة، فالجزائر بنمو ديموغرافي مرتفع تطور من 3.39 % سنة 62/65 إلى 3.11 % سنة 1985، لينخفض بعد ذلك إلى 2.5 % سنة 1990، ثم إلى 2.1 % سنة 1995 وإلى 1.9 % سنة 1996، ورغم هذا التحسن، فإن الجزائر تبقى تعتبر من البلدان ذات الزيادة السكانية المرتفعة (550.000 نسمة سنويا)، أي أننا أمام سكان نسبة الشباب فيهم عالية جدا (60 % أقل من 25 سنة، و 50 % أقل من 20 سنة)، وهذا يعني أن عدد

السكان النشطين يتزايد بوتائر عالية أيضا، إذ قدر سنة 1999 بـ 8.5 مليون بزيادة سنوية في العشر سنوات الأخيرة بـ 3.9 %، وهو الشيء الذي يولد زيادة سنوية في طلبات العمل قدرت سنة 1995 بـ 260.000 طلب إضافي، وسنة 1996 بـ 300.000 طلب، و قدرت خلال العشرية 1987.1998 بـ 257.000 في المتوسط سنويا. وإذا أخذنا سنة 1996 كمثال، فإن الإقتصاد الجزائري لم يوفر سوى 158.000 منصب سنة 96/95، وهذا يبيّن أعداد الشباب الداخلين لسوق العمل الذين ليس لهم أمل في إيجاد منصب شغل (142.000 سنة 1996 فقط)⁷.

1-4-3- جهود الدولة لمكافحة الأزمة:

- يمكن أن نلخص مجهودات الدولة غي القضاء على الأزمة في مستويين الأول على المستوى السياسات والثاني على المستوى الإجراءات.
- على المستوى السياسات إنتهجت الجزائر و منذ بداية الأزمة سياسات إقتصادية كلية ساهمت في التقليل من حجم البطالة و من بين هذه السياسات قتح المجال للقطاع الخاص و المستثمرين الخواص من أجل مساهمتهم قمي التقليل من حجم البطالة و ذلك من خلال إصلاح القانوني لفائدة المستثمرين، وكذلك عمدت الجزائر في إصلاحها إلى الإهتمام بالقطاعات المحرك للإقتصاد الكلى و من بينها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و إنتهاج سياسة مالية توسعية جعلت من الجزائر ورشة إمتصت من خلالها حجم الهائل من البطالين و ذلك إبتداءا من سنة 2000، و من ذلك أيضا الإفتتاح على العالم الخارجي و خلق شركات مع المتعامل الأجنبي لإنشاء مؤسسات إقتصادية تمتص اليد العاملة.
 - أما على مستوى الإجراءات فقد خلقت الجزائر مؤسسات مرافقة للبطال لتمكينه من خلق مؤسسته الخاصة به أو توظيفه بصفة مؤقتة ونذكر منها:
 - وكالة ترقية ودعم الاستثمارات: شهدت الوكالة التي أنشأت في إطار الإصلاحات الأولى التي تم مباشرتها في الجزائر خلال التسعينيات والمكلفة بالاستثمار تطورات تهدف للتكيف مع تغيرات الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، خولت لهذه المؤسسة الحكومية التي كانت تدعى في الأصل وكالة ترقية و دعم و متابعة الاستثمار من 1993 إلى 2000 ثم أصبحت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار مهمة تسهيل و ترقية و اصطحاب الاستثمار، و تتمثل مهام الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في:
 - تسجيل الاستثمارات.
 - ترقية الاستثمارات في الجزائر وفي الخارج.
 - ترقية الفرص والإمكانات الإقليمية.
 - تسهيل ممارسة الأعمال ومتابعة تأسيس الشركات وإنجاز المشاريع.
 - دعم المستثمرين ومساعدتهم ومرافقتهم.
 - الإعلام والتحسيس في لقاءات الأعمال.

**المؤشرات الكلية للتوازن الاقتصادي في الجزائر في ظل الإصلاحات
دراسة قياسية للفترة (1990-2013)**

- تأهيل المشاريع التي تمثل أهمية خاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني، وتقييمها وإعداد اتفاقيات الاستثمار التي تعرض على المجلس الوطني للاستثمار للموافقة عليها.

- الوكالة الوطنية للتشغيل: تعتبر الوكالة الوطنية للتشغيل مؤسسة عمومية ذات تسيير خاص خاضعة لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 06/ 77 المؤرخ في 17 محرم 1427 الموافق إلى 18 فبراير 2006 وتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وهي تعمل تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، تلعب الوكالة دور الوساطة بين عروض وطلبات العمل المسجلة على مستوى بطاقتها، كما تساعد على تنظيم معرفة وضع سوق العمل الوطني وتطوره تعتبر الأداة الفعلية للدولة في أداء مهامها كوسيط في سوق الشغل كما تقوم بتنفيذ سياسة الدولة للتشغيل كمخطط العمل لترقية التشغيل ومحاربة البطالة، وتقوم بقيادة برامج التشغيل المؤقتة المختلفة: و نذكر منها برنامج الإدماج المهني ، ويهدف إلى تشجيع وتسهيل إدماج حاملي الشهادات في سوق العمل.

- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب: (ANSEJ) الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، وهي هيئة عمومية، أنشئت في عام 1996، مكلفة بتشجيع ودعم والمرافقة على إنشاء المؤسسات. هذا الجهاز موجه للشباب العاطل عن العمل والبالغ من العمر من (19-35) والحامل لأفكار مشاريع تمكنهم من خلق مؤسسات، يضمن الجهاز عملية المرافقة لمراحل خلق المؤسسة و توسيعها و يُعنى الجهاز بالمشاريع التي لا تفوق تكلفتها الإجمالية 10 ملايين دينار.

والجدول الموالي يبين تطور نسب البطالة خلال فترة الدراسة.

الجدول رقم (02) تطور نسب البطالة بالجزائر خلال فترة 1990-2013

السنوات	نسبة البطالة%	السنوات	نسبة البطالة%
1990	19.7	2002	25.7
1991	21.2	2003	23.7
1992	23.8	2004	17.7
1993	23.2	2005	15.3
1994	24.4	2006	12.3
1995	28.10	2007	13.8
1996	25.9	2008	11.3
1997	26.41	2009	10.2
1998	28	2010	10
1999	30	2011	10
2000	28.89	2012	11
2001	27.30	2013	9.8

المصدر: ديوان الوطني للإحصائيات. التقرير السنوي لبنك الجزائر 2013.

**المؤشرات الكلية لتوازن الاقتصاد في الجزائر في ظل الإصلاحات
دراسة قياسية للفترة (1990-2013)**

من الجدول السابق نلاحظ ميل البطالة نحو الإرتفاع في الفترة الممتدة ما بين 1990 إلى غاية 1999 و هذا راجع أساسا إلى الإصلاحات الهيكلية التي إنتهجتها الجزائر و قد بلغت البطالة ذروتها في سنة 1999 لتصل إلى غاية 30% إلا أنه و بعد إنتعاش أسعار المحروقات في السوق الدولية و إنتهاج الجزائر لسياسة مالية توسعية و تدعيمها لمجموعة من السياسات التشغيل كدعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تحريك عجلة الإقتصاد من خلال برامج تنموية و مشاريع بني تحتية، و من ذلك برامج النمو الإقتصادي ساهمت في إمتصاص القوة العاملة البطالة و هذا ما نلاحظه في ميل التنازلي لمعدل البطالة إبتداء من سنة 2000 لتصل البطالة إلى أقل مستوى لها في فترة الدراسة بنسبة 9.8%.

المحور الثاني: الدراسة القياسية

2-1- دراسة إستقرارية الإيرادات العامة:

الجدول الموالي يبين نتائج إختبارات النماذج الثلاثة في إختبار ديكي فولر الموسع

الجدو رقم (03) إختبار ديكي فولر الموسع لإستقرارية الإيرادات العامة

النماذج	T الجدولية عند درجة حرية			t-Statistic	النتائج
	10%	5%	1%		
النموذج الأول	-1.608495	-1.956406	-2.669359	1.655150	غير مستقرة
النموذج الثاني	-2.638752	-2.998064	-3.752946	-0.349238	غير مستقرة
النموذج الثالث	-3.248592	-3.622033	-4.416345	-2.241622	غير مستقرة

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (Eviews8)

من خلال الجدول رقم (03) نلاحظ بان السلسلة غير مستقرة ومع ذلك فإننا لا نستطيع الحكم نهائيا على ذلك، لهذا نقوم بتقدير النماذج الثلاث لـ ديكي فولر الموسع ، و من خلال الجدول السابق نتحصل على أن السلسلة غير مستقرة حيث أن T حسابية بدون قيمة مطلقة أكبر من T الجدولية عند درجات الحرية المبينة في الجدول أعلاه، وبالتالي نقبل فرضية الصفرية أي وجود جذر الوحدة ، و أحسن طريقة لإرجاعها مستقرة هي طريقة الفروقات.

الجدول الموالي يبين نتائج إختبارات النماذج الثلاثة في إختبار ديكي فولر الموسع بإدخال الفرق من الدرجة الأولى.

المؤشرات الكلية للتوازن الاقتصادي في الجزائر في ظل الإصلاحات
دراسة قياسية للفترة (1990-2013)

الجدو رقم (04) اختبار ديكي فولر الموسع باستخدام الفروقات لسلسلة الإيرادات العامة

النماذج	T الجدولية عند درجة حرية			t-Statistic	النتائج
	10%	5%	1%		
النموذج الأول	-1.608175	-1.957204	-2.674290	-3.701022	مستقرة
النموذج الثاني	-2.642242	-3.004861	-3.769597	-4.477460	مستقرة
النموذج الثالث	-3.254671	-3.632896	-4.440739	-4.371426	مستقرة

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (Eviews8)

و من خلال الجدول السابق نتحصل على أن السلسلة مستقرة بحيث أن T حسابية بدون قيمة مطلقة أصغر من T الجدولية عند درجات الحرية المبينة في الجدول أعلاه، ما عدا في النموذج الثالث عند درجة حرية 1 %، و بعد الفروقات من الدرجة الأولى، وبالتالي نرفض فرضية الصفرية أي عدم وجود جذر الوحدة و عليه السلسلة مستقرة من الشكل $y_t \sim I(1)$.

2-2- دراسة إستقرارية النفقات العامة:

الجدول الموالي يبين نتائج إختبارات النماذج الثلاثة في إختبار ديكي فولر الموسع للنفقات العامة

الجدو رقم (05) اختبار ديكي فولر الموسع لإستقرارية النفقات العامة

النماذج	T الجدولية عند درجة حرية			t-Statistic	النتائج
	10%	5%	1%		
النموذج الأول	-1.607830	-1.958088	-2.679735	5.931718	غير مستقرة
النموذج الثاني	-2.646119	-3.012363	-3.788030	4.793690	غير مستقرة
النموذج الثالث	-3.261452	-3.644963	-4.467895	1.871906	غير مستقرة

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (Eviews8)

من خلال الجدول رقم (05) نلاحظ بان السلسلة غير مستقرة ومع ذلك فإننا لا نستطيع الحكم نهائيا على ذلك، لهذا نقوم بتقدير النماذج الثلاث لـ ديكي فولر الموسع ، و من خلال الجدول السابق نتحصل على أن السلسلة غير مستقرة حيث أن T حسابية بدون قيمة مطلقة أكبر من T الجدولية عند درجات الحرية المبينة في الجدول أعلاه، وبالتالي نقبل فرضية الصفرية أي وجود جذر الوحدة ، و أحسن طريقة لإرجاعها مستقرة هي طريقة الفروقات.

المؤشرات الكلية لتوازن الاقتصاد في الجزائر في ظل الإصلاحات
دراسة قياسية للفترة (2013-1990)

الجدول الموالي يبين نتائج إختبارات النماذج الثلاثة في إختبار ديكي فولر الموسع بإدخال الفرق من الدرجة الأولى.

الجدو رقم (06) إختبار ديكي فولر الموسع بإستخدام الفروقات من الدرجة الأولى

النماذج	t-Statistic	T الجدولية عند درجة حرية		
		10%	5%	1%
النموذج الأول	1.538382	-1.607051	-1.960171	-2.692358
النموذج الثاني	0.441158	-2.655194	-3.029970	-3.831511
النموذج الثالث	-6.154634	-3.261452	-3.644963	-4.467895

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (Eviews8)

و من خلال الجدول السابق نتحصل على أن السلسلة مستقرة بحيث أن T حسابية بدون قيمة مطلقة أصغر من T الجدولية في النموذج الثالث بوجود إتجاه عام و ثابت عند درجات الحرية كلا من 10%، 5%، 1%، المبينة في الجدول أعلاه، و بعد الفروقات من الدرجة الأولى نرفض فرضية الصفرية أي عدم وجود جذر الوحدة و عليه السلسلة مستقرة من الشكل $y_t \sim I(1)$.

2-3- دراسة إستقرارية البطالة:

الجدول الموالي يبين نتائج إختبارات النماذج الثلاثة في إختبار ديكي فولر الموسع للبطالة

الجدو رقم (07) إختبار ديكي فولر الموسع للبطالة

النماذج	t-Statistic	T الجدولية عند درجة حرية		
		10%	5%	1%
النموذج الأول	-0.888863	-1.608495	-1.956406	-2.669359
النموذج الثاني	0.009093	-2.638752	-2.998064	-3.752946
النموذج الثالث	-2.163180	-3.248592	-3.622033	-4.416345

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (Eviews8)

من خلال الجدول رقم (07) نلاحظ بان السلسلة غير مستقرة ومع ذلك فإننا لا نستطيع الحكم نهائيا على ذلك، لهذا نقوم بتقدير النماذج الثلاث لـ ديكي فولر الموسع ، و من خلال الجدول السابق نتحصل على أن السلسلة غير مستقرة حيث أن T حسابية

المؤشرات الكلية للتوازن الاقتصادي في الجزائر في ظل الإصلاحات
دراسة قياسية للفترة (1990-2013)

بدون قيمة مطلقة أكبر من T الجدولية عند درجات الحرية المبينة في الجدول أعلاه، وبالتالي نقبل فرضية الصفرية أي وجود جذر الوحدة ،
و أحسن طريقة لإرجاعها مستقرة هي طريقة الفروقات.

الجدول الموالي يبين نتائج إختبارات النماذج الثلاثة في إختبار ديكي فولر الموسع بإدخال الفرق من الدرجة الأولى.

الجدول رقم (08) إختبار ديكي فولر الموسع بإستخدام الفروقات من الدرجة الأولى

النماذج	t-Statistic	T الجدولية عند درجة حرية		
		10%	5%	1%
النموذج الأول	-3.348906	-1.608175	-1.957204	-2.674290
النموذج الثاني	-3.432865	-2.642242	-3.004861	-3.769597
النموذج الثالث	-3.659453	-3.254671	-3.632896	-4.440739

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (Eviews8)

و من خلال الجدول السابق نتحصل على أن السلسلة مستقرة بحيث أن T حسابية بدون قيمة مطلقة أصغر من T الجدولية في النموذج الأول بدون إتجاه عام و بدون ثابت عند درجات الحرية كلا من 10%.5%.1%، المبينة في الجدول أعلاه، و أصغر من T الجدولية في النموذج الثاني و الثالث عند درجة حرية 10%.5%، و بعد الفروقات من الدرجة الأولى نرفض فرضية الصفرية أي عدم وجود جذر الوحدة و عليه السلسلة مستقرة من الشكل $y_t \sim I(1)$.

2-4- دراسة إستقرارية التضخم:

الجدول الموالي يبين نتائج إختبارات النماذج الثلاثة في إختبار ديكي فولر الموسع للتضخم

الجدول رقم (09) إختبار ديكي فولر الموسع للتضخم

النماذج	t-Statistic	T الجدولية عند درجة حرية		
		10%	5%	1%
النموذج الأول	-1.293736	-1.608495	-1.956406	-2.669359
النموذج الثاني	-1.310098	-2.638752	-2.998064	-3.752946
النموذج الثالث	-1.878643	-3.248592	-3.622033	-4.416345

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (Eviews8)

**المؤشرات الكلية لتوازن الاقتصاد في الجزائر في ظل الإصلاحات
دراسة قياسية للفترة (2013-1990)**

نقوم بتقدير النماذج الثلاث لـ ديكي فولر الموسع، و من خلال الجدول السابق نتحصل على أن السلسلة غير مستقرة حيث أن T حسابية بدون قيمة مطلقة أكبر من T الجدولية عند درجات الحرية المبينة في الجدول أعلاه، وبالتالي نقبل فرضية الصفرية أي وجود جذر الوحدة، و أحسن طريقة لإرجاعها مستقرة هي طريقة الفروقات.

الجدول الموالي يبين نتائج إختبارات النماذج الثلاثة في إختبار ديكي فولر الموسع بإدخال الفرق من الدرجة الأولى.

الجدول رقم (10) إختبار ديكي فولر الموسع بإستخدام الفروقات من الدرجة الأولى

النماذج	T الجدولية عند درجة حرية			t-Statistic	النتائج
	10%	5%	1%		
النموذج الأول	-1.608175	-1.957204	-2.674290	-4.769307	مستقرة
النموذج الثاني	-2.642242	-3.004861	-3.769597	-4.787734	مستقرة
النموذج الثالث	-3.254671	-3.632896	-4.440739	-4.763101	مستقرة

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (Eviews8)

و من خلال الجدول السابق نتحصل على أن السلسلة مستقرة بحيث أن T حسابية بدون قيمة مطلقة أصغر من T الجدولية في النماذج الثلاث عند درجات الحرية المبينة في الجدول أعلاه، و بعد الفروقات من الدرجة الأولى نرفض فرضية الصفرية أي عدم وجود جذر الوحدة و عليه السلسلة مستقرة من الشكل $y_t \sim I(1)$.

2-5- دراسة إستقرارية للنمو الإقتصادي: نستخدم الناتج الداخلي الخام الذي يعبر عنه

والجدول الموالي يبين نتائج إختبارات النماذج الثلاثة في إختبار ديكي فولر الموسع للنمو الإقتصادي

الجدول رقم (11) إختبار ديكي فولر الموسع للنمو الإقتصادي

النماذج	T الجدولية عند درجة حرية			t-Statistic	النتائج
	10%	5%	1%		
النموذج الأول	-1.607456	-1.959071	-2.685718	4.501187	غير مستقرة
النموذج الثاني	-2.650413	-3.020686	-3.808546	3.600756	غير مستقرة
النموذج الثالث	-3.277364	-3.673616	-4.532598	0.770193	غير مستقرة

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (Eviews8)

**المؤشرات الكلية للتوازن الاقتصادي في الجزائر في ظل الإصلاحات
دراسة قياسية للفترة (1990-2013)**

نقوم بتقدير النماذج الثلاث لـ ديكي فولر الموسع، و من خلال الجدول السابق نتحصل على أن السلسلة غير مستقرة حيث أن T حسابية بدون قيمة مطلقة أكبر من T الجدولية عند درجات الحرية المبينة في الجدول أعلاه، وبالتالي نقبل فرضية الصفرية أي وجود جذر الوحدة، و أحسن طريقة لإرجاعها مستقرة هي طريقة الفروقات.

الجدول الموالي يبين نتائج إختبارات النماذج الثلاثة في إختبار ديكي فولر الموسع بإدخال الفرق من الدرجة الأولى.

الجدول رقم (12) إختبار ديكي فولر الموسع باستخدام الفروقات من الدرجة الأولى

النماذج	T الجدولية عند درجة حرية			t-Statistic	النتائج
	10%	5%	1%		
النموذج الأول	-1.607830	-1.958088	-2.679735	-0.562983	غير مستقرة
النموذج الثاني	-2.642242	-3.004861	-3.769597	-3.866484	مستقرة
النموذج الثالث	-3.277364	-3.673616	-4.532598	-3.378240	مستقرة

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (Eviews8)

و من خلال الجدول السابق نتحصل على أن السلسلة مستقرة بحيث أن T حسابية بدون قيمة مطلقة أصغر من T الجدولية في النموذج الثاني و الثالث عند درجة الحرية 10%، المبينة في الجدول أعلاه، و بعد الفروقات من الدرجة الأولى نرفض فرضية الصفرية أي عدم وجود جذر الوحدة و عليه السلسلة مستقرة من الشكل $y_t \sim I(1)$.

2-6- دراسة إستقرارية الصادرات خارج المحروقات:

الجدول الموالي يبين نتائج إختبارات النماذج الثلاثة في إختبار ديكي فولر الموسع للصادرات خارج المحروقات

الجدول رقم (13) إختبار ديكي فولر الموسع للصادرات خارج المحروقات

النماذج	T الجدولية عند درجة حرية			t-Statistic	النتائج
	10%	5%	1%		
النموذج الأول	-1.607456	-1.959071	-2.685718	3.393796	غير مستقرة
النموذج الثاني	-2.660551	-3.040391	-3.857386	2.675418	غير مستقرة
النموذج الثالث	-3.248592	-3.622033	-4.416345	-2.667718	غير مستقرة

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (Eviews8)

نقوم بتقدير النماذج الثلاث لـ ديكي فولر الموسع، و من خلال الجدول السابق نتحصل على أن السلسلة غير مستقرة حيث أن T حسابية بدون قيمة مطلقة أكبر من T الجدولية عند درجات الحرية المبينة في الجدول أعلاه، وبالتالي نقبل فرضية الصفرية أي وجود جذر الوحدة، و أحسن طريقة لإرجاعها مستقرة هي طريقة الفروقات.

المؤشرات الكلية لتوازن الاقتصاد في الجزائر في ظل الإصلاحات
دراسة قياسية للفترة (2013-1990)

الجدول الموالي يبين نتائج إختبارات النماذج الثلاثة في إختبار ديكي فولر الموسع بإدخال الفرق من الدرجة الأولى.
الجدو رقم (13) إختبار ديكي فولر الموسع بإستخدام الفروقات من الدرجة الأولى

النماذج	T الجدولية عند درجة حرية			t-Statistic	النتائج
	10%	5%	1%		
النموذج الأول	-1.608175	-1.957204	-2.674290	-5.018896	مستقرة
النموذج الثاني	-2.642242	-3.004861	-3.769597	-5.643835	مستقرة
النموذج الثالث	-3.286909	-3.690814	-4.571559	-3.262964	مستقرة

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (Eviews8)

و من خلال الجدول السابق نتحصل على أن السلسلة مستقرة بحيث أن T حسابية بدون قيمة مطلقة أصغر من T الجدولية في النموذج الأول و الثاني عند درجات الحرية المبينة في الجدول أعلاه، و أصغر من T الجدولية في النموذج الثالث عند درجة حرية 10%، و بعد الفروقات من الدرجة الأولى نرفض فرضية الصفرية أي عدم وجود جذر الوحدة و عليه السلسلة مستقرة من الشكل $y_t \sim I(1)$.

2-7- تحديد فترات الإبطاء

قبل تطبيق طريقة جوهانسن للتكامل المشترك يجب تحديد عدد فترات الإبطاء P و نقوم بإختيار إثنين إثنين وهما طريقة إختيار Schwarz و Akaike، فترة الإبطاء المثلى P هي الفترة الزمنية التي تضمن عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي والتي يتم الحصول عليها بتطبيق الاختبار الذي يعطي أقل قيمة لمعيار Akaike، Schwarz⁸.

نقوم بتحديد درجة التأخير "P" من خلال "Correlogram" وذلك للفروقات من الدرجة الأولى، بالاستعانة ببرنامج "Eviews 8" وجدنا التأخيرات كما يلي:

الجدول رقم (14) تحديد فترات الإبطاء

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: PIB CHOM RE DE
INF EX
Exogenous variables: C
Date: 08/03/17 Time: 13:17
Sample: 1990 2013
Included observations: 22

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
-----	------	----	-----	-----	----	----

المؤشرات الكلية للتوازن الاقتصادي في الجزائر في ظل الإصلاحات
دراسة قياسية للفترة (1990-2013)

0	-1357.351	NA	2.71e+46	123.9410	124.2386	124.0111
1	-1252.018	143.6362*	5.68e+43	117.6380	119.7209*	118.1287
2	-1198.721	43.60682	2.96e+43*	116.0655*	119.9338	116.9768*

* indicates lag order selected by the criterion

LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)

FPE: Final prediction error

AIC: Akaike information criterion

SC: Schwarz information criterion

HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (Eviews8)

من خلال الجدول و بأخذ الإختبارين AIC، SC، فإننا نجد فترات الإبطاء للنموذج P=1 و P=2 على التوالي، لكن بعد إجراء الاختبارات على التأخيرات من: P=2 إلى P=1، استنتجنا أن التأخير P=2 ليس له دلالة إحصائية، أما التأخير P=1 له دلالة إحصائية .

2-8- إختبار التكامل المشترك (جوهانسن):

بعد التحقق من إستقرارية متغيرات الدراسة، ننتقل إلى الخطوة الموالية و هي الكشف عن مدى إمكانية وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات النموذج ، حيث سنكتفي بعرض أحدا الإختبارين المعروفة في هذا الخصوص والمتمثل في اختبار الأثر كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (15) إختبار التكامل المشترك (جوهانسن)

Date: 08/03/17 Time: 13:27

Sample (adjusted): 1992 2013

Included observations: 22 after adjustments

Trend assumption: Linear deterministic trend

Series: CHOM DE EX INF PIB RE

Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesize

d	Trace	0.05		
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None *	0.918868	137.8528	95.75366	0.0000

المؤشرات الكلية للتوازن الاقتصادي في الجزائر في ظل الإصلاحات
دراسة قياسية للفترة (2013-1990)

At most 1 *	0.762474	82.59587	69.81889	0.0034
At most 2 *	0.677108	50.97135	47.85613	0.0248
At most 3	0.527886	26.10170	29.79707	0.1257
At most 4	0.331726	9.589932	15.49471	0.3136
At most 5	0.032315	0.722672	3.841466	0.3953

Trace test indicates 3 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (Eviews8)

تبين نتائج اختبار الأثر إلى رفض فرضيات العدمية والتي تنص على:

عدم وجود تكامل متزامن $r=0$

وجود علاقة واحدة على الأقل للتكامل المتزامن $r \leq 1$

وجود علاقتين على الأكثر $r \leq 2$

و ذلك لأن القيم الإحصائية الأثر عند هذه الفرضيات أكبر من القيم الحرجة للاختبار عند مستوى معنوية 5% .

في حين يتم قبول الفرضية التي تنص على وجود علاقة للتكامل المشترك ($r \leq 3$) وذلك لأن قيمة إحصائية الأثر عند هذه الفرضية تساوي

26.10170 وهي أقل من القيمة الحرجة للاختبار والتي تساوي 29.79707 عند مستوى معنوية 5% ، و بالتالي يظهر اختباري

الأثر بوجود على الأقل ثلاث علاقات للتكامل المشترك بين متغيرات النموذج.

2-9- السببية:

يستخدم هذا الاختبار من أجل تحديد اتجاه السببية بين متغيرات الدراسة، حيث يظهر اتجاه السببية هل كان أحادياً، أم تبادلياً أي إن كلا

المتغيرين يسبب تغير الآخر، وقد لا تكون هناك علاقة سببية بينهما.

الجدول رقم (16) علاقة السببية

Pairwise Granger Causality Tests

Date: 08/13/17 Time: 12:07

Sample: 1990 2013

Lags: 1

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
RE does not Granger Cause CHOM	23	10.9214	0.0035
CHOM does not Granger Cause RE		0.00669	0.9356

EX does not Granger Cause DE	23	0.53626	0.4725
DE does not Granger Cause EX		6.85196	0.0165
RE does not Granger Cause DE	23	4.80255	0.0404
DE does not Granger Cause RE		0.33576	0.5688
RE does not Granger Cause EX	23	7.41967	0.0131
EX does not Granger Cause RE		0.58054	0.4550

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (Eviews8)

- في حالة التغيير في الإيرادات يسبب التغيير في معدلات البطالة فإننا نسجل أن الاحتمال المقابل لإحصائية فيشر F أصغر من 5%، أي ما يعادل 0.0035، وهذا يعني أن التغيير في الإيرادات يسبب تغيير في معدلات البطالة، أما في حالة العكسية فإننا نسجل أن الاحتمال المقابل لإحصائية فيشر F أكبر من 5%، أي ما يعادل 0.9356 أي أن التغيير في معدلات البطالة لا يسبب التغيير في الإيرادات، وهذا يعني أنه توجد علاقة سببية في اتجاه واحد.
- في حالة التغيير في النفقات يسبب التغيير في الصادرات خارج المحروقات فإننا نسجل أن الاحتمال المقابل لإحصائية فيشر F أصغر من 5%، أي ما يعادل 0.0165، وهذا يعني أن التغيير في النفقات يسبب تغيير في الصادرات خارج المحروقات، أما في حالة العكسية فإننا نسجل أن الاحتمال المقابل لإحصائية فيشر F أكبر من 5%، أي ما يعادل 0.4725 أي أن التغيير في الصادرات خارج المحروقات لا يسبب التغيير في النفقات، وهذا يعني أنه توجد علاقة سببية في اتجاه واحد.
- في حالة التغيير في الإيرادات يسبب التغيير في النفقات فإننا نسجل أن الاحتمال المقابل لإحصائية فيشر F أصغر من 5%، أي ما يعادل 0.0404، وهذا يعني أن التغيير في الإيرادات يسبب تغيير في النفقات، أما في حالة العكسية فإننا نسجل أن الاحتمال المقابل لإحصائية فيشر F أكبر من 5%، أي ما يعادل 0.5688 أي أن التغيير في النفقات لا يسبب التغيير في الإيرادات، وهذا يعني أنه توجد علاقة سببية في اتجاه واحد.
- في حالة التغيير في الإيرادات يسبب التغيير في الصادرات خارج المحروقات فإننا نسجل أن الاحتمال المقابل لإحصائية فيشر F أصغر من 5%، أي ما يعادل 0.0131، وهذا يعني أن التغيير في الإيرادات يسبب تغيير في الصادرات خارج المحروقات، أما في حالة العكسية فإننا نسجل أن الاحتمال المقابل لإحصائية فيشر F أكبر من 5%، أي ما يعادل 0.4550 أي أن التغيير في الصادرات خارج المحروقات لا يسبب التغيير في النفقات، وهذا يعني أنه توجد علاقة سببية في اتجاه واحد.

2-10- نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي VECM:

من خلال جدول VECM نلاحظ أن المتغيرات المستقلة ذات تأثير في المدى الطويل على المتغير التابع و المتمثل في الدخل الوطني و هو ما تبينه الإشارة السالبة، إلا أن التمثيل عوامل الدراسة دون المتوسط، و أن هناك متغيرات أخرى لم يتم إدراجها في هذا النموذج و هو ما يمثله معامل التحديد بنسبة 0.45، و هو ما تفسره النظرية الكنزوية، حيث إن الزيادة في الأنفاق العام تحفز الطلب الكلي الفعال مما يؤدي إلى مساعدة في تحريك العجلة الاقتصادية، و هو ما تبينه معادلة VECM للمتغير التابع و هو النمو الاقتصادي حيث أنه زيادة

وحدة واحدة من الإنفاق العام يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي بـ 1.57، أما في العلاقة التأثيرية طويلة الأجل للإيرادات العامة فهذا أمر متوقع بالنسبة لإقتصاد ريعي كإقتصاد الجزائر حيث تمثل الجباية البترولية العمود الأساسي للإيرادات العامة، و التي بدورها توجه للإنفاق العام، فالزيادة في الإيرادات لا يعتبر في حقيقة إمتصاص موارد الإقتصاد الوطني بل هو ناجم عن متغير خارجي ألا و هو صادرات المحروقات، أما على المدى القصير فإنه لا توجد علاقة تأثيرية للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

أما بالنسبة للمتغير التابع والمتمثل في الصادرات خارج المحروقات فلإشارة السالبة تدل على وجود تأثير طويل الأجل للمتغيرات المستقلة، مع وجود دلالة إحصائية جيد للمتغيرات الدراسة الممثلة للمتغير التابع بنسبة 0.69، فمما سبق ذكره في الجانب النظري للدراسة أن الجزائر أعطت أولوية في سياستها المالية للمنتوج المحلي، و لقد لعبت الشراكة مع الإتحاد الأوروبي عامل مساعد في زيادة الصادرات خارج المحروقات، أما على المدى القصير فإنه لا توجد علاقة تأثيرية للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع. أما بالنسبة للمتغير التابع والمتمثل في التضخم فلإشارة السالبة تدل على وجود تأثير طويل الأجل للمتغيرات المستقلة، مع عدم وجود دلالة إحصائية جيد للمتغيرات الدراسة الممثلة للمتغير التابع بنسبة 0.20، وهذا راجع إلى أن المتغيرات الأكثر تأثيرا على المتغير التابع تتمثل أساسا في السياسة النقدية و التي لم يتم أخذها في الدراسة، أما على المدى القصير فإنه لا توجد علاقة تأثيرية للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

الخاتمة:

تناولنا في هذا البحث أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية و تطورها و شاهدنا الإختلالات التي واجهت الإقتصاد الوطني خلال فترة التسعينيات و ذلك بسبب النتائج السلبية للأزمة الاقتصادية التي مرت بها الجزائر إبتداء من سنة 1986 و مرفقها من أزمات إجتماعية و سياسية و أمنية على حد سواء، و تسببت هذه الأزمات في التسريع من العملية الإصلاحية و التي دفعت إليها الجزائر، و تميزت فترة الدراسة بشقين أساسيين و هما سياسة مالية تقشفية خلال فترة التسعينيات لنقص الموارد المالية لتمويل المشاريع من جهة و الأزمة الاقتصادية من جهة أخرى.

رغم مباشرة الجزائر الإصلاحات الاقتصادية مبكرا إلا أن الوضع السياسي ساهم في التأخير من درجة المرونة الاقتصاد للاستجابة للإصلاحات، حيث أن البطالة وصلت إلى أعلى مستوياتها في سنة 1999 بنسبة 30% ونسبة التضخم بنسبة 31.7 سنة 1992، والشق الثاني هو انتهاج سياسة مالية توسعية إبتداء من سنة 2000 وهذا راجع إلى التحسن في عائدات المحروقات بالإضافة إلى تحسن الوضع الأمني.

ان من اهم النتائج المحصل عليها في دراستنا بالمحور الثاني، هي وجود ثلاث علاقات تكامل مشترك طويلة الأمد بين متغيرات الدراسة وذلك بناء على معطيات إختبار جوهانسن، و الملاحظ من نتائج الدراسة عدم وجود دلالة إحصائية كبيرة لمتغيرات الدراسة خاصة بالنسبة للتضخم و هذا راجع للمتغيرات المفسرة و التي لم يتم إدراجها في النموذج و من بينها السياسة النقدية.

- 1 عبد الله بلوناس، الاقتصاد الجزائري، الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى إنجاز أهداف السياسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2004/2005.
- 2 محمود يونس، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، مصر، 1999، ص 166
- 3 Josette PEYRARD, Gestion financière internationale, 5ème édition, Vuibert, Paris, 1999, p40
- 4 عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الإقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، مجموعة النيل العربية للنشر، الطبعة الأولى، القاهرة 2003، ص 156
- 5 سامي عفيفي حاتم، دراسات في الاقتصاد الدولي، الدار المصرية اللبنانية للطباعة والنشر والتوزيع بيروت، 1995، ص 91.
- 6 عبد الله بلوناس، المرجع الأسبق.
- 7 أممين شفير، الإصلاحات الإقتصادية وآثارها على البطالة والتشغيل " حالة الجزائر"، رسالة الماجستير، 2000/2001، جامعة الجزائر.
- 8 حيدر عباس، أثر العمق المالي ومعدل سعر الصرف على التضخم في العراق للمدة (1970-2014)، مجلة المثني للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد الثاني سبتمبر 2016.